صاروخ شفرير وزوارق انزال وخزانات وقود الطائرات وصواريخ أرض ـ أرض ٢٤٠ ملم وقذائف بازوكا وتطوير بندقية آلية ونصف آلية من طراز غاليلي وتصنيع قذائف هاون عيار ٦٠ و٨٠ و١٢٠ و١٦٠ ملم وانتاج مدفع مضاد للدبابات ١٠٥ ملم وتطوير مدفع هاون جديد عيار ١٦٥ ملم محمول، ومثبّت على الارض[١٠].

أعمال الصيانة

تقوم بها الورش التابعة للجيش وورش الصناعات الجوية التي تستطيع القيام بعمرات الطائرات. وتقوم اسرائيل، حالياً، باجراء العمرات والصيانة في بعض دول حلف شمال الاطلسي، ممّا يؤدي الى تشغيل كثير من العمالة الماهرة، ويفتح مجالاً للتعرّف على أنواع حديثة من التكنولوجيا المتنوعة.

العوامل التي أدت الى نجاح الصناعات العسكرية الاسرائيلية

١ ـ اكتساب الخبرة العملية من خلال معاركها ضد كل من الاسلحة السوفياتية والاسلحة الغربية الاميركية والاوروبية؛ ومن ثمّ انتاج الاسلحة بناء على الخبرة والتجربة العملية؛ هذا اضافة الى مرونة الانتاج، وسرعته، بسبب الحاجة المستمرة الى مواجهة الاسلحة الجديدة التي يتزايد دخولها الى المنطقة. كما ان مشاركة الشركات الاميركية في ملكية وادارة الشركات الاسرائيلية يجعل تلك الصناعات امتداداً حقيقياً للصناعة الحربية الاميركية، واداة فعلية من ادوات تقوية وحماية الامن الاستراتيجي الاميركي في المنطقة[١١].

٢ ـ هناك عوامل خارجية دعمت نجاح الصناعات العسكرية الاسرائيلية تمثّلت في الشعور بالخوف من أي حظر قد تفرضه الدول الكبرى المصدرة للسلاح على اسرائيل، كالحظر الذي فرضه الرئيس الفرنسي، شارل ديغول، العام ١٩٦٧، الامر الذي ادى الى قيامها بانتاج الطائرة كفير، والحظر البريطاني حينما ألغت بريطانيا صفقة دبابات تشيفتن لاسرائيل العام ١٩٦٩، الامر الذي أدّى الى قيامها بتصنيع الدبابة ميركافا في ذلك الوقت.

وقد خشيت اسرائيل، أيضاً، من امكانية تأجيل توريد السلاح لها، نظراً الى ظروف معيّنة، كما حدث في فرض الحظر الاميركي بعد غزو لبنان العام ١٩٨٢، وتأخير التوريد، كما حدث ابّان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣[١٢].

٣ ـ عوامل داخلية تمثّلت في: (أ) قلّة تكلفة الانتاج المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات، وتشغيل العمالة، وترجيح جانب الصادرات على جانب الواردات داخل الميزان التجاري؛ (ب) ارتفاع الميزانية الخاصة بالانفاق العسكري الذي أدى، وبرهن في الوقت عينه، على الدعم الهائل الذي توليه اسرائيل لقطاع الصناعات العسكرية، ويتضح ذلك بمقارنة حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي ـ نتيجة الحاجة الى مزيد من التصنيع ـ بحجم الانفاق العسكري المصري الذي يستهلك غالبيته في استيراد السلاح.

وبالنظر الى جدول الرقم ١ الذي يحدد قيمة هذا الانفاق لكل من مصر واسرائيل في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، يلاحظ ان الانفاق العسكري الاسرائيلي كان، دائماً، أعلى من الانفاق العسكري المصري، في ما عدا في العام ١٩٧٦[١٣]. بل ان هذا الانفاق تجاوز ضعف الانفاق العسكري ابتداء من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، الامر الذي يرتبط، بدون شك، بتوقيع مصر معاهدة سلام مع اسرائيل، في آذار (مارس) ١٩٧٩.